

THINK SOCIAL COHESION

الشريك الإعلامي



Summit Architect



الشركاء المنظمون



مسودة للتشاور

خارطة طريق التماسك الاجتماعي قيد التطوير

من 16 أكتوبر/تشرين الأول إلى 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2026

ترجمة أولية. لم تُعتمد بعد من NAATI. مخصصة للمراجعة من قبل الشركاء المنظمين قبل النشر. النص الإنجليزي هو النسخة المعتمدة.

DRAFT TRANSLATION. Not yet NAATI certified. For checking by the convening partners before publication. The English text is the authoritative version.

← المحتويات

9	4 المساءلة	3	خارطة الطريق
10	5 السردية	4	خمسة أولويات، وخمسة إجراءات مقترحة
11	طرحان يجب الجمع بينهما	5	من أين تبدأ خارطة الطريق هذه
11	توسيع نطاق هذا التشاور	6	1 الحقوق والمسؤولية
12	ما نطلبه منكم	7	2 الوصول إلى الناس
		8	3 المشاركة

صادرة للتشاور عن SydWest وSSI وSCOA. تطوّر مسودة التشاور هذه الأولويات الخمس التي برزت وحُدّت من خلال القمة وتقرير القمة، وتقتراح إجراءً واحداً تحت كل أولوية. لم تُقدّم الأولويات ولا الإجراءات على أنها حظيت بتأييد كامل أو مصادقة من القمة. وهي تُعاد الآن لمزيد من النظر والتعديل. وهي غير نهائية عن قصد: كل عنصر من عناصر هذا الإطار قابل للتعديل من خلال هذا التشاور.

أظهرت القمة الوطنية Think Social Cohesion (فلنغكر في التماسك الاجتماعي) أن أستراليا لا تفتقر إلى الأفكار. بل تفتقر إلى إطار عمل مشترك وخاضع للمساءلة بالقدر الكافي.

في 28 يوليو/تموز 2026، أمضى 160 قائداً مدعوّاً يوماً كاملاً في باراماتا لدراسة الظروف التي تقوّي التماسك الاجتماعي أو تضعفه. ورغم أن النقاشات لم تُفضّ إلى اتفاق على كل مسألة، فقد برزت خمس أولويات واضحة باستمرار عبر العروض الرئيسية وحلقات النقاش ومساهمات المشاركين. توفّر هذه الأولويات أساساً مشتركاً للعمل، مع الإقرار بأن اختلافات مهمة في وجهات النظر لا تزال قائمة وتتطلب مزيداً من النظر. وتُعرض هذه الأولويات الخمس أدناه كإطار قيد التطوير، يتبع كلاً منها إجراء مقترح واحد والأسئلة التي نطرحها عليكم الآن لاختباره.

يحمل كل إجراء مقترح ملاحظة عن أصله: نتيجة من نتائج القمة، أو طرح طوّره الشركاء المنظمون منذ ذلك الحين، أو كلاهما. يبقى تقرير القمة هو سجل ذلك اليوم؛ أما خارطة الطريق هذه فتبيّن كيف نقترح المضي قدماً في الإجراءات. سيُنَفَّذ كل إجراء كمسار عمل، وستُدعى المنظمات إلى المساهمة.

خمس أولويات، وخمسة إجراءات مقترحة

بناء ظروف الانتماء والمشاركة والثقة

أظهرت القمة الوطنية Think Social Cohesion (فلنفكر في التماسك الاجتماعي) أن أستراليا لا تفتقر إلى الأفكار. بل تفتقر إلى إطار عمل مشترك وخاضع للمساءلة بالقدر الكافي. وهي غير نهائية عن قصد: كل عنصر من عناصر هذا الإطار قابل للتعديل من خلال هذا التشاور.

الأولوية 1

الحقوق والمسؤولية

ما الذي يجب أن يضمّنه النظام؟

من القمة

عبر النقاشات، شدّد المشاركون باستمرار على أهمية الحقوق والالتزامات ومساءلة المؤسسات.

الإجراء المقترح

إنشاء إطار للحقوق والمسؤولية المؤسسية من أجل التماسك الاجتماعي

الأولوية 2

الوصول إلى الناس

من الذين نخفق في الوصول إليهم؟

من القمة

والسؤال الأصعب، الذي طُرح على نحو مستقل في أربع جلسات، هو كيفية التواصل مع من يبقون خارج نطاق المؤسسات والبرامج القائمة.

الإجراء المقترح

الاستثمار في المقوّمات المحلية للوصول إلى الناس

الأولوية 3

المشاركة

كيف يساهم الناس؟

من القمة

كان الاعتراف بالمهارات والمؤهلات المكتسبة في الخارج الطرح الأقوى من حيث الأدلة في القمة، إذ طُرح في خمس جلسات دون أي اعتراض مسجّل.

الإجراء المقترح

الاستفادة من المهارات وإزالة العوائق أمام المشاركة

الأولوية 4

المساءلة

من المسؤول عن النتيجة؟

من القمة

وكما لاحظ أحد المشاركين، لا يكتمل الإصغاء حتى يرى الناس ما تغيّر لأنهم تكلموا.

الإجراء المقترح

تطبيق نظام المساءلة على كل التزام في خارطة الطريق

الأولوية 5

السردية

ما القصة التي تجعل كل هذا ممكناً؟

من القمة

تجاوزت القمة مجرد الدعوة إلى قصص أفضل. فقد حددت سمات بنىوية في البيئة المعلوماتية، منها توجيه الخوارزميات نحو إثارة الغضب، والحوافز التجارية، وتصميم المنصات الذي يمكن أن يضع المجتمعات في مواجهة بعضها بعضاً، وطُرحت واجب العناية الرقمي كاستجابة بنىوية ممكنة.

الإجراء المقترح

تطوير وترويج إطار لسرد القصص بطريقة أخلاقية، واستجابة بنىوية للبيئة المعلوماتية

من أين تبدأ خارطة الطريق هذه

كل التزام يحمل

يجب أن يبدأ أي إطار أسترالي للتماسك الاجتماعي بالاعتراف بشعوب السكان الأصليين وسكان جزر مضيق توريس بوصفهم الشعوب الأولى لهذه القارة، وبسرد صادق للاستعمار وسلب الأراضي والسيادة المستمرة. ويُعرض هذا الطرح هنا لاختباره.

الموارد اللازمة

شريك واحد من أصحاب التجربة المباشرة

قائد مسؤول واحد محدّد بالاسم

طريقة شفافة للإبلاغ عن التقدم

مقياس بعد ستة أشهر

نقطة انطلاق للقياس

يجب أن يبدأ أي إطار أسترالي للتماسك الاجتماعي بالاعتراف بشعوب السكان الأصليين وسكان جزر مضيق توريس بوصفهم الشعوب الأولى لهذه القارة، وبسرد صادق للاستعمار وسلب الأراضي والسيادة المستمرة. لا يمكن بناء الانتماء على نسيان التاريخ. إن قول الحقيقة وتقرير المصير والعلاقات القائمة على الاحترام بين الشعوب الأولى وجميع من بنوا حياتهم هنا لاحقاً هي أسس لمستقبل وطني مشترك.

← من أين تبدأ خارطة الطريق هذه

منذ القمة، اقترح الشركاء المنظمون أن تكون سيادة الشعوب الأولى وقول الحقيقة جزءاً من الأساس المفاهيمي لخارطة الطريق هذه، لا مجرد أصوات تُضاف من خلال التشاور. وقد سجلت القمة نفسها أن معارف الشعوب الأولى وقيادتها كانت بحاجة إلى اهتمام أكبر بكثير مما نالته في ذلك اليوم. ويُعرض هذا الطرح هنا لاختباره.

سيخضع هذا المقترح لمزيد من التطوير من خلال تواصل قائم على الاحترام مع قادة الشعوب الأولى ومنظماتها قبل وضع الصيغة النهائية لخارطة الطريق. إن إقامة شراكة حوكمة ذات معنى تتطلب وقتاً وثقة وتعاوناً حقيقياً، ولا يمكن تحقيقها من خلال عملية تشاور قصيرة. وستحدد خارطة الطريق تطوير هذه الشراكة كأولوية مبكرة في التنفيذ.

المصدر: طرح طوره الشركاء المنظمون منذ القمة.

← الحقوق والمسؤولية

ما الذي يجب أن يضمنه النظام؟

لا يمكن للتماسك الاجتماعي أن يقوم على حسن النية أو الطموح أو العبارات العامة عن القيم وحدها. عبر النقاشات، شدّد المشاركون باستمرار على أهمية الحقوق والالتزامات ومساءلة المؤسسات. وشمل ذلك دعوات إلى حماية قانونية وحقوقية أقوى، وإلى أن يكون على أصحاب العمل واجب إيجابي لمنع العنصرية، بدلاً من التصرف فقط بعد وقوع الضرر. والطرح المقترح هو أن يُسمّى صاحب الواجب لكل التزام، بدلاً من أن تقع الالتزامات على عاتق الأشخاص الذين يتعرضون للضرر.

لم تشر القمة إلى أن التشريع وحده يصنع التماسك. وقد اعترضت إحدى المساهمات صراحةً على أن تكون الاستجابة تشريعية في المقام الأول. فالتوجه ليس القانون بديلاً عن العلاقات، بل أساس حقوقي أقوى تصاحبه الظروف الاجتماعية والمؤسسية التي تتيح ممارسة تلك الحقوق فعلياً.

الإجراء المقترح • للاختبار

إنشاء إطار للحقوق والمسؤولية المؤسسية من أجل التماسك الاجتماعي

تسمية صاحب الواجب لكل التزام، ودراسة مبررات فرض واجب إيجابي لمنع التمييز العنصري على أصحاب العمل والمؤسسات الأخرى. ويبقى شكل أي أداة حقوقية أوسع مفتوحاً. وينبغي تطوير أي استجابة تشريعية جنباً إلى جنب مع النهج القائمة على العلاقات والنهج المحلية التي حددتها القمة، لا كبديل عنها.

المصدر: نتيجة من نتائج القمة (تقرير القمة، القسمان 3.1 و6.1). دعت القمة إلى شكل ما من الأدوات القانونية أو الحقوقية ولم تحسم شكله.

للتشاور

- هل يعكس هذا ما دار في النقاش؟ ما الشكل الذي ينبغي أن تتخذه الأداة الحقوقية، وأين ينبغي أن تُطبّق الواجبات الإيجابية؟

← الوصول إلى الناس

من الذين نخفق في الوصول إليهم؟

كثيراً ما تصل مبادرات التماسك الاجتماعي إلى أشخاص راغبين وقادرين أصلاً على المشاركة. والسؤال الأصعب، الذي طُرح على نحو مستقل في أربع جلسات، هو كيفية التواصل مع من يبقون خارج نطاق المؤسسات والبرامج القائمة: الأشخاص الذين انقطعوا عن المشاركة، ومن لم تُجدِ معهم التُّهج القائمة، ومن لم يصل إليهم أحد قط على نحو حقيقي. وأبرزت القمة أهمية التمييز بين هذه التجارب، إدراكاً أنها تعكس عوائق مختلفة أمام المشاركة وتتطلب استجابات مختلفة. والأهم أن نقص المشاركة ينبغي ألا يُفهم خطأً على أنه نقص في الرغبة في المشاركة.

الطريق إلى الناس يمرّ عبر الأماكن والخدمات والمنظمات المحلية. فالحكومة المحلية ومنظمات الأحياء والمكتبات والمدارس وأماكن العمل ووسائل الإعلام المحلية والفضاءات الثالثة والآليات المحلية مثل المنح الصغيرة هي الأماكن التي يلتقي فيها الناس بالمؤسسات وبيعضهم بعضاً. وبالنسبة للأشخاص الذين يبنون حياتهم في أستراليا، توقّر خدمات التوطين ومنظماته الجسر إلى المجتمعات والخدمات والمؤسسات. والتصميم من أجل الوصول إلى الناس يعني أن تغيّر المؤسسات أين وكيف ومن خلال مَنْ تتواصل.

الإجراء المقترح • للاختبار

الاستثمار في المقومات المحلية للوصول إلى الناس

تعزيز الحكومة المحلية ومنظمات الأحياء والمكتبات والمدارس وأماكن العمل والفضاءات الثالثة، مع إلزام المؤسسات بأن تراجع وتعزّز أين وكيف ومن خلال مَنْ تتواصل، مع اهتمام خاص بالأشخاص الذين لا تصل إليهم الشبكات القائمة.

المصدر: نتيجة من نتائج القمة (تقرير القمة، القسمان 3.2 و6.2).

للتشاور

- من الذين يُغفلون في مجتمعكم أو قطاعكم، وما الذي يمكن أن يصل إليهم؟
- ما المقومات المحلية التي ينبغي أن تعطىها خارطة الطريق الأولوية في الاستثمار؟

← المشاركة

كيف يساهم الناس؟

كان الاعتراف بالمهارات والمؤهلات المكتسبة في الخارج الطرح الأقوى من حيث الأدلة في القمة، إذ طُرح في خمس جلسات دون أي اعتراض مسجل. فعندما يتعذر تحويل القدرة إلى فرصة، تؤثر العواقب في الأمن الاقتصادي والاستقلالية والثقة والقدرة على المشاركة الكاملة في الحياة الأسترالية. وأشارت القمة إلى المسارات بدلاً من الخدمات: أنظمة مصممة حول تقدّم الناس وامتلاكهم زمام أمورهم وقدرتهم على المساهمة، بما في ذلك من خلال التوظيف وريادة الأعمال.

المشاركة أوسع من المشاركة الاقتصادية. فهي تشمل القيادة المجتمعية والمدنية وفرصاً حقيقية للتأثير في المؤسسات والقرارات التي تمس حياة الناس. كما أقرّت القمة بثغرة مهمة في النقاشات: الظروف المادية التي تشكّل التماسك الاجتماعي، بما فيها السكن والأجور والعمل غير المستقر وضغوط تكاليف المعيشة، نالت اهتماماً محدوداً نسبياً. وستتطلب هذه المسائل دراسة أكثر تأنيباً وتركيزاً مع تطوّر خارطة الطريق.

الإجراء المقترح • للاختبار

الاستفادة من المهارات وإزالة العوائق أمام المشاركة

البدء بالاعتراف بالمهارات والمؤهلات المكتسبة في الخارج، وبناء مسارات نحو القيادة المدنية والمجتمعية إلى جانب التوظيف، ودراسة الظروف المادية التي تقيد المشاركة.

المصدر: نتيجة من نتائج القمة (تقرير القمة، القسمان 3.3 و6.3).

للتشاور

- ما الذي من شأنه أن يحوّل القدرات القائمة إلى مشاركة بأسرع ما يمكن؟
- كيف ينبغي إدراج الظروف المادية والاقتصادية في هذا الإطار؟

تطبيق نظام المساءلة على كل التزام في خارطة الطريق

يحمل كل التزام قائداً مسؤولاً محدداً بالاسم، وشريكاً من أصحاب التجربة المباشرة، والموارد اللازمة، ونقطة انطلاق للقياس، ومقياساً للتقدم، وطريقة شفافة للإبلاغ، ويُبَلِّغ المشاركون بما تغيّر بفضل مساهمتهم.

المصدر: نتيجة من نتائج القمة من الجلسة الختامية (تقرير القمة، القسمان 3.4 و6.4). الواجب الإيجابي لمنع التمييز العنصري يندرج تحت الحقوق والمسؤولية، حيث وضعته القمة.

للتشاور

- هل هذا هو نموذج المساءلة الصحيح، وما الذي يجعله قابلاً للإنفاذ لا مجرد طموح؟

المساءلة ←

من المسؤول عن النتيجة؟

في خمس جلسات، أعرب المشاركون عن قلقهم من أن التشاور كثيراً ما يخفق في التحوّل إلى عمل ذي معنى. فالناس يقدّمون وقتهم وتجاربهم وخبراتهم، لكنهم نادراً ما يرون كيف تؤثر مساهماتهم في القرارات أو تؤدي إلى تغيير. وأبرزت القمة الحاجة إلى الانتقال من التشاور الهادف إلى مساءلة حقيقية: من يتحمل مسؤولية العمل بناءً على ما يُسمع، وكيف يتمكن من ساهموا من رؤية النتائج؟ وكما لاحظ أحد المشاركين، لا يكتمل الإصغاء حتى يرى الناس ما تغيّر لأنهم تكلموا.

أعطت الجلسة الختامية هذا المبدأ أوضح صورة ملموسة له. فقد اقترح المشاركون أن يكون لكل التزام في خارطة الطريق نظام مساءلة يتضمّن:

- قائد مسؤول واحد محدّد بالاسم
- شريك واحد من أصحاب التجربة المباشرة
- الموارد اللازمة
- نقطة انطلاق للقياس
- مقياس بعد ستة أشهر
- طريقة شفافة للإبلاغ عن التقدم.

والمقترح هو أن يُطبّق نظام المساءلة هذا على كل التزام يرد في خارطة الطريق النهائية. فالالتزام من دون جهة محددة تتحمّل مسؤولية تنفيذه، وموارد لازمة، وطريقة لقياس التقدّم هو مجرد نيّة، لا خارطة طريق.

← السردية

ما القصة التي تجعل كل هذا ممكناً؟

تحتاج أستراليا إلى قصة وطنية قادرة على استيعاب قول الحقيقة والتعددية الثقافية والانتماء المشترك والاختلاف المشروع. فالطريقة التي نتحدث بها عن التنوع تشكل الفهم العام والسياسات والانتماء، وتساعد القيادة السياسية والمؤسسية في رسم حدود ما يُعدّ مقبولاً ومشروعاً في الخطاب العام.

تجاوزت القمة مجرد الدعوة إلى قصص أفضل. فقد حددت سمات بنوية في البيئة المعلوماتية، منها توجيه الخوارزميات نحو إثارة الغضب، والحوافز التجارية، وتصميم المنصات الذي يمكن أن يضع المجتمعات في مواجهة بعضها بعضاً، وطرحت واجب العناية الرقمي كاستجابة بنوية ممكنة. كما أنتجت طرحاً عملياً قابلاً للتطبيق فوراً: بروتوكول لسرد القصص بطريقة أخلاقية يقوم على الموافقة المستنيرة والمستمرة، والسلامة الثقافية، والتأليف المشترك، والتقدير المنصف، والحق في المراجعة أو الانسحاب، يمكن للمنظمات البدء بتطبيقه دون انتظار تشريع أو تمويل.

الإجراء المقترح • للاختبار

تطوير وترويج إطار لسرد القصص بطريقة أخلاقية، واستجابة بنوية للبيئة المعلوماتية

بناء الإطار على الموافقة المستنيرة والمستمرة، والسلامة الثقافية، والتأليف المشترك، والتقدير المنصف، والحق في المراجعة أو الانسحاب. وإلى جانبه، تطوير استجابة بنوية تغطي حوافز المنصات والتضخيم الخوارزمي ومسؤولية وسائل الإعلام، مع سردية عامة مختبرة عن الانتماء والمساهمة.

المصدر: نتيجة من نتائج القمة (تقرير القمة، القسمان 3.5 و6.5).

للتشاور

- هل ينبغي لخارطة الطريق أن تسعى إلى استجابات بنوية للبيئة المعلوماتية، وأيها؟
- هل ستدعم منظماتكم أو تتبنى بروتوكولاً لسرد القصص بطريقة أخلاقية يقوم على هذه المبادئ؟
- كيف ينبغي لخارطة الطريق أن تحمي السلامة والكرامة مع الحفاظ على مساحة للاختلاف المشروع والمبادرات الصعبة؟

← طرحان يجب الجمع بينهما

عبر القمة، برز مبدآن مهمان ومترابطان ارتباطاً وثيقاً، يسلطان الضوء على توتر يجب التعامل معه بعناية. فالتماسك الاجتماعي ملك لجميع الأستراليين: إنه مسؤولية المجتمع بأسره، ويجب ألا يُصوّر على أنه شيء تتحمل مجتمعات المهاجرين والمجتمعات متعددة الثقافات مسؤولية تحقيقه. وفي الوقت نفسه، فإن التعددية الثقافية مصدر قوة وطني يميز أستراليا ينبغي ترسيخها بعمق أكبر في أنظمة أستراليا ومؤسساتها وحياتها العامة. والعمل المقبل هو الجمع بين الاثنين: الاعتراف بالطابع متعدد الثقافات لأستراليا وتعزيزه، مع التوضيح بأن مسؤولية التماسك لا يمكن أن تُلقى على عاتق المجتمعات متعددة الثقافات وحدها.

← توسيع نطاق هذا التشاور

وُفّرت القمة أساساً مهماً للنقاش، مع الإقرار بأن يوماً واحداً لا يمكنه الإحاطة بكامل نطاق وجهات النظر والتجارب التي تشكّل التماسك الاجتماعي في أستراليا. فقد نالت عدة مجالات اهتماماً محدوداً أو لم تُمثّل تمثيلاً كافياً، منها معارف الشعوب الأولى وقياداتها، والأشخاص ذوو الإعاقة، والشباب، والمجتمعات الإقليمية والريفية، والمجتمعات الدينية الأصغر، والظروف المادية والاقتصادية، ونُهج الأدلة والقياس.

تسعى عملية التشاور إلى معالجة هذه الثغرات من خلال مساهمات مكتوبة موجّهة والتواصل مع الأشخاص والمنظمات الذين كانت وجهات نظرهم ممثلة تمثيلاً ناقصاً، بما في ذلك تواصل مخصص مع قادة الشعوب الأولى ومنظماتها. ونشجع بوجه خاص مساهمات هذه الفئات لضمان أن تعكس خارطة الطريق النهائية نطاقاً أوسع من التجارب والأولويات والخبرات، وأن تتعزز بأصوات لم تُسمع بالقدر الكافي في ذلك اليوم.

كيف يُدار هذا التشاور

يبدأ التشاور بجلسة مباشرة في مؤتمر FECCA في 16 أكتوبر/تشرين الأول 2026، حيث تُطرح الأولويات الخمس والإجراءات المقترحة على الحاضرين كخمس مسارات وتُختبر من خلال النقاش واستبيان التشاور. وتُعدّ الردود المقدمة في القاعة مساهمات رسمية. ثم يُرسل الاستبيان إلى المشاركين في القمة وشبكات الشركاء المنظمين في 19 أكتوبر/تشرين الأول 2026 ويُغلق في 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2026. يمكن تقديم الردود من خلال استبيان التشاور على الموقع thinksocialcohesion.com.au، الذي يطرح الأسئلة أعلاه. سيراجع فريق عمل مؤلف من الشركاء المنظمين الثلاثة وواضع تصوّر القمة ومنهجيتها (Summit Architect) كل رد. وستُسجّل كل نقطة جوهرية في سجل للملاحظات وتُمنح نتيجة موثقة: اعتمدت، أو عُدلت، أو لم تُعتمد، مع ذكر الأسباب.

سيُتلّق كل من قدّم رداً وذكر عنوان بريده الإلكتروني تقرير «ما سمعناه، وما تغيّر»، الذي يبيّن كيف شكّلت مدخلات التشاور خارطة الطريق النهائية، وستُقدّم خارطة الطريق النهائية إلى اللجنة الملكية المعنية بمعاداة السامية والتماسك الاجتماعي (Royal Commission on Antisemitism and Social Cohesion) وإلى الحكومة. كانت القمة قد اقترحت في الأصل مراجعة للمساءلة بعد ستة أشهر، مقرّرة في 28 يناير/كانون الثاني 2027. غير أنه نظراً لوضع الصيغة النهائية لخارطة الطريق في وقت متأخر عما كان متوقعاً، فإن مراجعة في ذلك الموعد لن تتيح وقتاً كافياً لتنفيذ الالتزامات وتقييم التقدم على نحو ذي معنى. لذلك ستُجرى المراجعة بعد ستة أشهر من نشر خارطة الطريق النهائية، مع تقييم التقدم في تنفيذ الالتزامات والإبلاغ عنه علناً من خلال إطار المساءلة في خارطة الطريق. وسيوفر ذلك مقياساً مهماً لما إذا كانت الالتزامات المقطوعة تتحول إلى عمل ذي معنى ونتائج ملموسة.

← ما نطلبه منكم

- هل يعكس كل إجراء مقترح المشكلة؟ ما الناقص أو المبالغ فيه؟
- ما الإجراءات الأكثر أهمية للأشخاص الذين تعمل معهم منظماتكم؟
- ما الذي ينبغي أن يتغير قبل وضع الصيغة النهائية لخارطة الطريق؟
- وجهات نظر من تحتاج المرحلة التالية إلى سماعها؟
- اختياري: هل ترغب منظماتكم في المساهمة في أحد مسارات العمل الخمسة، وأيّها؟

كيف تشاركون

16 أكتوبر/تشرين الأول 2026	يبدأ التشاور بجلسة مباشرة في مؤتمر FECCA. تُطرح المسارات الخمسة على الحاضرين.
19 أكتوبر/تشرين الأول 2026	يُرسل الاستبيان إلى المشاركين في القمة وشبكات الشركاء المنظمين.
6 نوفمبر/تشرين الثاني 2026	يُغلق التشاور. تُسجّل كل نقطة جوهرية وتُمنح نتيجة موثقة.
بعد التشاور	يُرسل تقرير «ما سمعناه، وما تغيّر» إلى كل من قدّم رداً. وتُقدّم خارطة الطريق النهائية إلى اللجنة الملكية المعنية بمعاداة السامية والتماسك الاجتماعي وإلى الحكومة.
بعد ستة أشهر	يُبلّغ عن الالتزامات وفق بنية المساءلة.